https://doi.org/10.61353/ma.0180347

العراق ودول مجلس التعاون الخليجي نحو استراتيجة مستقبلية

م.م. زهراء فاهم حسن
جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية
zahraaf.aljuaifari.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2024/5/20 تاريخ ارجاع البحث 2024/6/1 تاريخ قبول البحث 2024/6/10

تشهد العلاقات العراقية ودول مجلس التعاون الخليجي عددًا لا يحصى من التفاعلات المتبادلة بينهما، إذ اتخذت العديد من الأشكال ما بين تعاون وتنافس وتوتر في بعض الأحيان، وذلك بحكم الروابط العديدة التي تجمعهما كالدين، والحضارة، واللغة، والتاريخ المشترك، والموقع الجغرافي والمصير المشترك، وهذا ما انعكس بشكل واضح على مصالح الطرفين، بشكل ايجابي، أو سلبي على مصلحة شعوب طرفي العلاقة، وما يمكن أن تشهده هذه العلاقات من تفاعلات مستقبلية لها انعكاساتها المهمة والمؤثرة على الطرفين إما بالإيجاب أو السلب.

الكلمات المفتاحية: العراق، مجلس التعاون الخليجي، السعودية، الكويت.

Irap relations with the Gulf Coooperation Coouncil countries witnwess A countlss numbre of mutual interactions between them ،As they have taken manuy forms ، ranging form cooperation ،competition ،and tension at times ،this is due to the many ties that unite them ،such religion ،civlization،language،religion ،common history ،gegraphical location ،and common destiny،and tgis is clearly reflected in the interests of both parties ، positively or negatively ،in the interest of the peoples of both sides of the relationship،the future interactions that these relations may witness have important reprcussions affecting both parties ،either positively ،either positively or negatively.

Keywords: Iraq ،Gulf Cooperation Council ،Saudi Arabia ،Kuwait.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

أولًا/ موضوع البحث

إنّ العلاقات العراقية– الخليجية ومنذ تأسيس الدولة العراقية في 1921م، وبروز الدول الخليجية كدول مستقلة وعلى حقب متعاقبة ابتداء من المملكة العربية السعودية في عام 1926م، واستقلال الكويت عام 1961م، وحتى استقلال المتبقي من دول الخليج العربي بعد الإنسحاب البريطاني في عام 1971م –مرت ، بحقب غير مستقرة، فنجدها مرة في أوج أواصرها وتطورها واستقرارها الذي ينجم أحياناً ليس بسبب اتفاق وحدة الرؤية، وانما لوحدة المصالح وفي أحيان أخرى نراها متذبذبة، وغير مستقرة؛ فالعلاقات العراقية — الخليجية من العلاقات المستقرة في حقبة الحرب العراقية– الايرانية (1980–1988)م، إذ قدمت دول الخليج العربي الدعم الكامل للعراق وقدمت له كافة التسهيلات من استخدام المؤانى الخليجية إلى الدعم المالي الذي وصل تقريباً إلى (30) مليار دولار، فالعلاقات بين الطرفين تقاربت وأخذت طابع تعاوني بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 1981م، لكن هذه العلاقات تأثرت وتصدعت وأصبحت شبه منتهية بعد غزو العراق للكويت في 1990م، إذ قطعت معظم دول مجلس التعاون علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، وأسهمت الدول الخليجية بفرض الحصار الاقتصادي على العراق من مجلس الأمن بموجب القرار المرقم (661)، فهذه المرحلة تعد من أخطر المراحل في تاريخ العلاقات السياسية بين دول الخليج العربية والعراق، إذ مرت بالعديد من الأحداث والتطورات الخطرة التي أثرت بشكل مباشر على طبيعة السياسية الخليجية تجاه العراق، التي اتسمت بالعداء والسلبية.

ثانيًا/ أهمية البحث

ينطوي البحث على أهمية عملية تتمثل بالكشف عن طبيعة العلاقات العراقية – الخليجية، وبيان أهم المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقات سواء الإقليمية، أو الدولية، وصولاً إلى السعي إلى محاولة قراءة واستكشاف مستقبل هذه العلاقات وأهم سبل تطويرها.

ثالثًا/ إشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في الكثير من المتغيرات المحيطة بطرفي العلاقة لها تأثير متباين بين حقبة وأخرى على العلاقات العراقية – الخليجية، وغياب المعرفة الدقيقة والرؤية الواضحة للكشف عن أسباب التحولات التي تشهدها هذه العلاقات أثناءحقب زمنية متقاربة ما بين تعاون وتوتر، كما هو معروف في عالم العلاقات الدولية، ومن ثم هل إن هذه المتغيرات لها مردود قريب أم بعيد المدى من طرفي العلاقة، وعليه تثار مجموعة اسئلة على ضوء الإشكالية أبرزها في النقاط الآتية:

1. مفهوم مجلس التعاون الخليجي، ومعرفة طبيعة العلاقات العراقية – الخليجية؟
2. معرفة المؤثرات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات العراقية – الخليجية؟
3. ما هي ابرز افاق مستقبل العلاقات العراقية– الخليجية؟

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180347

رابعا/ فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العلاقات العراقية– الخليجية بأشمالها المختلفة تتراوح ما بين التعاون والتوتر بين الحين والآخر، وهذا يعود إلى طبيعة المتغيرات المحيطة بطرفي العلاقة إقليمياً ودولياً أكثر من كونها متغيرات داخلية، وإمكانية استعيابها وتصحيحها بالرؤية القيادية لطرفي العلاقة، وهذا ما نحاول إثباته أو نفيه.

خامسًا/ منهجية البحث

يعتمد البحث على بيان الحقائق على مجموعة مناهج علمية مهمة في العلاقات الدولية، اهمها منهج التحليل النظمي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستشرافي أثناء حثيثات البحث.

سادسًا/ هيكلية البحث

قسم البحث على ثلاثة مطالب رئيسة، يهتم الأول بدراسة طبيعة دور دول مجلس التعاون الخليجي في الحرب الأمريكية العراقية لعام 2003، ويدرس الثاني طبيعة العلاقات العراقية الخليجية بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، أما الثالث فهو الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية ودول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: دور مجلس التعاون الخليجي في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م

لمعرفة الدور الذي قامت به دول مجلس التعاون الخليجي العربية في الحرب الأمريكية على العراق، يكون على وفق المطالب الآتية:

الفرع الأول: الدور الخليجي في المجال السياسي في الحرب على العراق

أعلن مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماع وزراء خارجيته في الدوحة بتاريخ 2003/3/12م، عن دعمه ومساندته للمبادرة الإمارتية من أجل حلّ ومتابعة الأزمة العراقية، لكنه لم يتبناها [1]، لكنه لم يتبناها رسمياً داعياً لبحثها في إطار عربي خاص، وإنها لم تعرض في القمة العربية بشرم الشيخ بشكل رسمي، وأعرب البيان الختامي للاجتماع عن تقديره لرئيس دولة الإمارات ومبادرته التي تسعى لتجنب مغبة الحرب على العراق. لكن بعد ذلك ظهرت عدة وثائق أمريكية تشير إلى الدور البارز لبعض دول مجلس التعاون الخليجي في تحشيد الحرب على العراق، وتبرز السعودية، والكويت في صدارة تلك الدول[2]، كما في الآتي:

أولًا/ الكويت: لقد استقبلت الكويت قوات التحالف الدولية التي قادت الحرب على العراق في أرضها، وأعطتهم كل التسهيلات لغزو العراق، ولم يتوقف الأمر على ذلك الحدّ، بل كانت مستعدة لاستقبال الجنود الأمريكان الذين تم رفض دخولهم من البرلمان التركي، فبعضهم كان يرى أن الكويت قد دخلت مرحلة الحرب غير المعلنة مع العراق، فهي دائمًا ما تأخذ دور المتحفظ على أيّ بيان عربي مشترك يخدم العراق[3].

ثانيًا/ المملكة العربية السعودية: بالرغم من إصرار المملكة على موقفها المعلن في عدم السماح لإنطلاق أيّ هجوم من أراضيها على العراق، مع عدم السماح لمطار عرعر الذي تتواجد فيه قوات أمريكية من أن يكون منطلقاً لأيّ عمليات عسكرية ضد العراق، فما سبق لا يمنع من التشكيك في الموقف السعودي، وبأنه

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مضطرب للتعاون مع الولايات المتحدة في الجانب العسكري ولكن في السر، كي تجنب السعودية نفسها من أيّ إثارة داخلية، سيّما أن بعضهم يرى من كلام وزير الخارجية القطرية (هناك دول عربية تعلن أنها لن تفتح أراضيها لأي حرب على العراق، في حين تقوم بخلاف ذلك) كان موجه للسعودية. فالأخيرة ساعدت الولايات المتحدة علناً في الجانب النفطي، إذ أبدت استعدادها لتغطية أيّ نقص في سوق النفط العالمي، وتحافظ على استقراره، كما أنها ساعدت الأردن نفطياً كي يستغني عن النفط العراقي تماشياً مع السياسية الأمريكية بعزل العراق عن المنطقة الخليجية[4].

الفرع الثاني: الدور الخليجي في المجال الاقتصادي

الإدارة الأمريكية ايقنت بإمكانية تحمل دول مجلس التعاون الخليجي تكالف الحرب والإحتلال على العراق، فواشنطن رأت أن على الدول الحليفة لها بأن تؤدي دوراً ظاهريا تمثل بالضغوط عليها للحد من جدولة ديون العراق السابقة عليه (شطب أو تخفيض ديوان العراق)، وخفياً عن طريق تحمل تكاليف الحرب والعدوان على العراق[5].

الفرع الثالث: الدور الخليجي في المجال العسكري

تمثل الدور الخليجي في المجال العسكري في احتضان بعض دول مجلس التعاون الخليجي لمراكز القيادة والسيطرة الأمريكية للإشراف على العمليات العسكرية في العراق، وتأتي في مقدمتهم دولة الكويت وقطر، فالأولى وافقت على توقيع اتفاق "التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية" في 4 سبتمبر/ 1991م، التي قدمت الدعم المستمر للقوات الأمريكية المرابطة على أراضيها سواء من ناحية تحسين التسهيلات، أو تحسين ظروف الانتشار السريع لهذه القوات[6]، أما الثانية قد عملت على زيادة التقارب العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي في يونيو/ 1992م، الذي وظف تجاه العراق، فالاتفاقية أعطت الولايات الضوء الأخضر لشن عملياتها من قاعدة (السيلية) التي تعدّ من القواعد الكبرى الأمريكية في قطر[7]. أما المملكة العربية السعودية لقد سمحت بانطلاق القوات الأمريكية من الدمام، إذ إنّ الجزء الأساس من قيادة المعركة الجوية ضد العراق كانت من الأرضي السعودية، مع الحفاظ على سرية هذا التعاون، بسبب رفض السعوديين للحرب ، والوجود الأمريكي على أراضيهم[8].

ولجانب كل ما سبق كان للإعلام الخليجي دورين أحدهما إيجابياً تمثل في إيضاح مخاطر الحرب على العراق، وهذا ما قامت به قناة (الجزيرة) إذ عمدت إلى نقل الأحداث كما هي، والآخر سلبياً تمثل في تحشيد الرأي العام للحرب على العراق بفعل اتفاقيات التعاون الدفاعي المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، ومن ضمن هذا التعاون يوجد تعاون في الجانب الإعلامي[9]، عن طريق إثارة الأزمة وتصعيدها، وايجاد مبسوغات لها، ونشر الإشاعات وتضيع الحقيقة، واستعمال المنشورات والبث الإذاعي لحث الجنود العراقيين للاستسلام والدعوة إلى عدم المقاومة حفاظًا على الأنفس، والأرواح[10].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات العراقية- الخليجية بعد الإحتلال الأمريكي للعراق

يبدو أن علاقات العراق مع الإمارات العربية والبحرين، تتفوق على غيرها من العلاقات مع دول مجلس التعاون، خاصة أن الإمارات مالت كثيراً لتركيز جهودها الاستثمارية في كردستان العراق، ممّا سمح على تمتين العلاقات بين الجانبين، أما البحرين فلها مع العراق علاقات تاريخية جيدة.

أما العلاقة العراقية– الكويتية فهي من العلاقات الحساسة التي يشوبها الاحتقان، التي لا تعطي أمل بالتطور في المستقبل المنظور، لوجود الكثير من الملفات الحساسة بين الطرفين. والأمر ينطبق على السعودية ايضاً، لأنها تثير حفيظة العراقيين لاتهامها بدورها الخفي بأرباك المشهد السياسي العراقي، عبر دعم التيارات الحزبية السياسية السنية في مقابل الشيعة، إذ يربط بعضهم هذا الصراع هو بمثابة الصراع بين إيران والعرب في العراق.

الفرع الأول: العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي

أرتبط العراق بعد الإحتلال في 2003/3/9م، بسلسلة من العلاقات الإقليمية وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل من أبرزها الإمارات العربية ودولة البحرين، على النحو الآتي:

أولًا/ العلاقات العراقية– الإمارتية: ارتبطت الدولتين بعلاقات في المجالات الإنسانية والصحية، إلّا إن هناك من يصف التحرك الإماراتي بعد الإحتلال للعراق بأنه تحرك مصلحي، خاصة أن هناك من يرى بأن الإمارات أدت دورًا خفيًا في العراق بعد الإحتلال، لمساعدة التيارات الدينية المتشددة على حساب الطوائف الأخرى، ويفسر بعض المراقبين ذلك هو للتخفيف من أي نشاط ديني متشدد مستقبلا في الإمارات أو في أي من دول مجلس التعاون الأخرى، بسبب معارضة التيارات الدينية الخليجية المتشددة للتواجد الأمريكي العسكري في منطقة الخليج العربي والعراق. إذ إن الغوص في مجرى العلاقات العراقية– الإمارتية بعد الإحتلال الأمريكي يثير العديد من الإشكاليات، بالرغم من وجود مصالح مشتركة بين الأثنين، فالإمارات من أبرز الدول الخليجية التي تحتضن أكبر جالية عراقية قبل وبعد الإحتلال، ناهيك عن الموانئ الإمارتية كانت منطلقاً للسفن والعبارات التي تنقل السلع والبضائع وخاصة السيارات المستعملة إلى الموانئ العراقية[11].

إلّا إن ما سبق لا يعني عدم الاصطدام بعدة إشكاليات، مثل الجماعات المسلحة وجمعات المعارضة لوجود الإمارات في العراق، فالتواجد الإماراتي يثير إشكالية الاحتكاك مع النفوذ الإيراني في العراق، خاصة أن الإمارات وايران يتصاعران في المحافل الإقليمية والدولية في ملف أحقية الأولى بالجزر الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، فالاحتكاك يؤثر على موقف القيادات السياسية العراقية على ذلك. وبالرغم من ذلك، تسعى الإمارات منذ بداية الإحتلال إلى التواجد في الساحة العراقية بواسطة عدة خيارات ولعل من أبرزها هو الخيار الاقتصادي، وحظي الإقليم بالحظ الأوفر بتواجد الشركات الاستثمارية العقارية والسياحية، بالرغم من وجود بعض الأصوات العراقية المعاضة للعملية السياسية انتقدت هذه الخطوة الإمارتية، بحجة أن التعمق مع الإقليم هو بداية لتفتيت الجسد السياسي العراقي وانقطاعه عن الحكومة المركزية، لكن الامارتيين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يوعزون تواجدهم باقليم كردستان، بسبب استقرار الأوضاع الأمنية بالإقليم، مما يسهل عمل الشركات والاستثمارات خاصة بعد احتدام الصراع الداخلي في العراق للمدة (2005–2007)م، فالمهم هنا أن الإمارات حاولت مسك بعض الركائز داخل الساحة العراقية، لكنها لم تستطع أنْ تجمع طيف من الكتل السياسية والحزبية العراقية التي ظهرت على الساحة السياسية بعد الإحتلال الأمريكي[12].

ثانيًا/ العلاقات العراقية– البحرينية: بعد الإحتلال الأمريكي للعراق حددت البحرين موقفها من العراق عن طريق وضع تقديم أية مساعدة يحتاجها الشعب العراقي سواء مساعدة إنسانية، أم جهود بناء وتعمير، واعربت البحرين في بداية الإحتلال على إجراء الترتيبات الخاصة باستقبال عدد من الجرحى والمصابين في العراق في المستشفيات البحرينية، لتقديم العلاج والرعاية اللازمة. فالحكومة البحرينية أسهمت في دعم العراق عن طريق تقديم المساندة للعملية السياسية، والتضامن التام مع الشعب العراقي بأطيافه كافة السياسية ومكوناته الدينية والعرقية، وعن طريق رفضها لجميع الأعمال الإرهابية التي تستهدف الأماكن المقدسة، وايضاً عن طريق عدم التدخل بالشأن العراقي الداخلي، ودعمها للنظام السياسي الجديد في العراق[13].

ثالثًا/ العلاقات العراقية– الكويتية: لاحظ المراقبون أن هناك حركة اقتصادية وسياسية بين البلدين بدأت تتبلور بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، فمن الناحية الاقتصادية اثبتت وقائع الأمور وجود حركة تصدير كويتية إلى العراق خاصة في مجال تصدير المياه الصالحة للشرب والمواد الغذائية، ناهيك عن أن العلاقات السياسية هي الأخرى كانت متأرجحة، لابل متذبذبة، لأن سجل العلاقات يمر بين مدة وأخرى بقضايا تساعد على عدم التوازن وتصاعد الأمور إلى مستوى التأزم، بالرغم من أن العراق يحاول أنّ يخفف من مستوى تعقيد الملفات مع الكويت في مجال التعويضات وترسيم الحدود والمفقودين الكويتين إلّا ان المراقبين يلاحظون مستوى التوتر الذي يبديه الكويتين تجاه هذه الملفات، لكن ذلك لم يمنع من الزيارات المتبادلة بين الطرفين[14].

رابعًا/ العلاقات العراقية– السعودية: أكدت المملكة أنها تقف مع كل القوى الوطنية التي تعمل من أجل وحدة العراق، وتتصدى لكل محاولات تقسيمه وتجزأته على أساس الطائفة والعرق.... الخ. الجدير بالذكر أن العراق فتح سفارته بالسعودية في اغسطس 2005م، بعد انقطاع التمثيل بين الطرفين بعد غزو العراق للكويت، والكثير من الزيارات الرسمية المتكررة بين البلدين، فما سبق فتح الباب أمام الاستثمارات السعودية في العراق بعد الإحتلال الأمريكي في المجال النفطي والوقود، وفي مجال الصادرات السعودية للعراق، وأيضاً في المجال الزراعي والصناعي، والنقل والمواصلات، فهذه العلاقات يقف أمامها عدة ملفات عالقة تؤثر على طبيعة العلاقة بينهما، منها التأثير غير الايجابي للسعودية على العراق بعد الإحتلال بحجة حماية المملكة من التهديدات الداخلية والخارجية، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية العراقية وهذا ما كان واضحًا في الانتخابات النيابية العراقية لعام 2010م، إذ ادعت المعارضة السعودية أن الحكومة قد خصصت ميزانية ضخمة لشراء الأصوات لصالح بعض المرشحين العراقيين، ولجانب ما سبق مشكلة المعتقلين العراقيين في السعودية في مخيم (رفحاء

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

للاجئين العراقيين)، وعائدية أنبوب النفط العراقي المار بالأراضي السعودية واستيلاء السعودية عليه بعد غزو العراق للكويت في 1991م، وعدّه ملكًا للسعودية مقابل الديون المستحقة لهم من العراق بفعل حرب الخليج والبالغة قرابة (12) مليار دولار[29].

أما العلاقات العراقية – القطرية إذ بالرغم من الموقف القطري من الحرب الأمريكية على العراق، إلا إنه ذلك لم يمنع من قيام الزيارات المتبادلة وقيام علاقات التبادل الدبلوماسي، ودعم قطر الحركة العلمية والثقافية في العراق بعد عام 2003م[15].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

إن معرفة العوامل المؤثرة على العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، يعني متابعة كل ما من شأنه أن يؤثر بالسلب أو الإيجاب على هذه العلاقات، على النحو الآتي:

أولًا/ العوامل الاقتصادية: لاشك أن دول مجلس التعاومن الخليجي تتمتع بوفرة مالية قد تفوق باقي دول المنطقة إلا إن ((الدول الخليجية تعد دولًا مصدرة لرؤس الأموال وليس لها مديونية خارجية، ولا تعاني من تشوهات حادة في آلية تخصيص الموارد، إلا إنها تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بهيمنة النفط على الاقتصاد، وارتفاع تكلفة إدارة دولة ارفاه المبنية على توزيع الريع النفطية، وتكفلها بتوظيف المواطنين في الجهاز الحكومي بأجور، وعلاوات اجتماعية مقربة، وتوفير الخدمات بتكاليف رمزية، أدى إلى تضخم الجهاز البيروقراطي للدولة، وعزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص الذي اعتمد بشكل كلي على العمالة الوافدة، وركز نشاطه على المقاولات لتنفيذ المشاريع التي تطرحها الحكومة في مجال السكن، والبنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى عدم التركيز على القطاع الصناعي التحويلي، والأساس لبناء استراتيجية تنويع الاقتصاد والتنافسية))[16].

ومن أجل تنويع الاقتصاد الخليجي اتجهت دول مجلس التعاون إلى العراق بوصفه فرصة مواتية لها لاستثمار رؤوس أموالها عبر اشراك الشركات الخليجية لتنفيذ المشاريع العراقية في مجال الإسكان، والعقارات، وبناء المجمعات السكنية، والمستشفيات، والفنادق كرديف مهم لتنشيط الاقتصاد الخليجي[17].

ثانيًا/ العوامل السياسية: تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أهميتها في المشهد السياسي العراقي خاصة بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق، لأن غياب العراق من المعادلة الأمنية الخليجية يعني تغييرًا في الميزان العسكري، وإطلاق مسافة للدول الأخرى الساعية للنفوذ في العراق، والتأثير في العملية السياسية بحجة ضمان عدم تخلل مصالحها في العراق. فضلًا عن ذلك ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن تأثيرها في العملية السياسية العراقية ضروري لمنع حدوث تداعيات قد تنعكس على دول المجلس نفسه، خاصة بظل بروز ((ظاهرة المهاجرين الى العراق أيام سيطرة تنظيم داعش عليه[18].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تتمنى أنْ تترك العراق وملفه السياسي بدون تأثير لاعتقادها أنها يمكن أن تكون الثقل الذي يكون على طرفي الميزان لموازنة أية مصالح إقليمية في العراق، مما يحتم عليها إيجاد موطأ قدم لها داخل المشهد السياسي العراقي. إذ ما يلاحظ أن سياسة دول المجلس تتبنى موقف موحد تجاه العراق خاصة بظل تطور العلاقات العراقية الإيرانية والخوف من استخدام إيران للنظام العراقي في دعم سياسته التدخلية في العالم العربي[19].

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية ودول مجلس التعاون الخليجي

إن استقراء مستقبل العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ليس امراً يسيراً ولا قضية مستحيلة بقدر ما تكون مهمة محملة بالإشكاليات والمعضلات التي تجابه رسم الاحتمالات، والمشاهد المستقبلية بين الأثنين، لاسيما أن الساحة العراقية حبلى بالمفاجئات والمتغيرات السريعة وغير المحسوبة، ومما يعقد الأمور أن دول مجلس التعاون الخليجي لازالت مواقفها متباينة تجاه العراق، فبعض الدول لتحقيق مصالحها من المنفذ الاقتصادي وأخرى ترى أن مصالحها تتحق عن طريق نفوذها غير المرئي في العراق بعد الإحتلال الأمريكي، فالمهم أن الطرفين يتلاقون عند حافات معينة، ويبتعدون في زوايا ضيقة أخرى وهذا بحدّ ذاته نوع من الصعوبة على من يحاول استقراء مستقبل العلاقات بين الطرفين. لكن يمكن القول أن ثمة مشاهد يمكن الركون إليها لإمكانية رؤية مستقبل العلاقات العراقية الخليجية، لعل أبرزها في الآتي:

الفرع الأول: مشهد التجاذب والتعاون في العلاقات العراقية- ودول مجلس التعاون الخليجي

إنّ التعاون الذي يمكن أنّ تشهده العلاقات العراقية– الخليجية في الخمس سنوات القادمة، تدعمه العديد من الدوافع الداخلية والخارجية سواء الإقليمية أم الدولية ولعل أبرزها:

أولًا/ على المستوى المحلي: هناك العديد من الدوافع المحلية بين طرفي العلاقة التي توجه لتحقيق التعاون الايجابي بينهما في الحقبة القادمة، فعلى المستوى السياسي بدأ العراق أكثر استقراراً من ذي قبل، ممّا يعني تحقيق التوازن في علاقاته الخارجية، بما يضمن تحقيق المصلحة القومية العراقية من دون التوجه لمحور آخر، والسعي لتعزيز علاقته السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي لما لها من ثقل سياسي واضح في المنطقة، وما تعكسه هذه العلاقات من تداعيات عليه وعلى واستقراره السياسي، خاصه بوجود رغبة خليجية في تقوية هذه العلاقات، فالاستقرار العراق السياسي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني.

ثانيًا/ على المستوى الإقليمي: هناك العديد من المتغيرات الإقليمية التي تدفع طرفي العلاقة نحو تحقيق علاقات تعاونية بينهما في الحقبة القادمة، ولعل أبرزها المتغير التركي، الذي يعد من أبرز الدوافع الإقليمية التي تسعى لتحسين العلاقات العراقية– الخليجية، وذلك لما له من انعكاسات مهمة لمصلحة تركيا من أجل تحقيق توازن القوى الإقليمي في المنطقة، التي تسعى الأخيرة أن يكون في مصلحتها كقوة قائدة فيه لمحور دول الخليجة والعربية، خاصة في ظلّ التجذابات المذهبية التي تشهدها المنطقة مقابل المحور الإيراني المنافس لها، فضلاً عن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وجود مجال الطاقة وأمن أنابيب النقل من الخليج مروراً بالعراق وصولاً لتركيا وأوربا، وفي مجال تحقيق الأمن القومي الإقليمي، فالدولة التركية تستخدم نفوذها بالعراق وبدول الخليج العربي للدفع نحو تعزيز علاقتهم مع بعضهم البعض. والأمر ينطبق على الكيان الصهيوني الذي يسعى لتمتين هذه العلاقات والدفع نحو ابعاد والعمل على افشال النفوذ الإيراني في المنطقة كلاعب مضاد لها.أما المتغير الإيراني هو الآخر قد يكون داعمًا لعلاقات التعاون بين العراق ودول الخليج العربي، خاصة أن النظام الإقليمي يفرض عليها ضرورة الحفاظ على مستوى معين من العلاقات المطلوبة لاستقرار النظام خدمة لمصالحها العليا، والخشية من العمل على استبدال النظام الإقليمي، وتغيير قواعد النظام من اللاعبين الدوليين ما لم يكن هناك توافق بين أطراف النظام الإقليمي القائم[20].

ثالثًا/ على المستوى الدولي: لهذا المتغير أهمية كبيرة في تعزيز العلاقات العراقية– الخليجية، ولعل أبرز اللاعبين المؤثرين فيه هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتحقيق استراتيجيتها في المنطقة منذ احتلالها للعراق في 2003م، وخاصة أنها قد صرحت في كثير من المناسبات لضرورة إعادة هيبتها وقوتها في المنطقة، والعراق ودول الخليج من أبرز حلفائها بالمنطقة، خاصة بظل المصالح المتبادلة بينهم في المجالات كافة، فهناك توجه أمريكي لإعادة العراق تحت نفوذها وتحجيم الدور الإيراني فيه، والعمل على دمجه مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي كمحور أمريكي لحلّ الكثير من الملفات التي تشهدها المنطقة التي تشكل تهديداً إقليمياً ودولياً بشكل عام ومصالح الولايات المتحدة بشكل خاص، ولعل أهمها ملف الإرهاب وآمن الطاقة والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة لتشكل متغيراً فاعلاً نحو تحقيق وتعزيز العلاقات التعاونية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الثاني: مشهد التنافر والصراع في العلاقات العراقية- ودول مجلس التعاون الخليجي

يتضمن هذا المشهد عدداً من المعوقات التي تشكل تحديات أمام تطور العلاقات العراقية– الخليجية في المستقبل قريب المدى، ونجد ذلك في المستويات الآتية:

أولًا/ على المستوى المحلي: ثمة الكثير من التحديات المحلية التي تدفع نحو التوتر والصراع في العلاقات العراقية– الخليجية، فعلى المستوى السياسي يرى بعضهم البعض أن ثمة وجهة نظر خليجية ترى بأن الديمقراطية العراقية تعد حالة تهدد أنظمتهم السياسية مستغلة بذلك الوجود الأمريكي في العراق للتعبئة ضد تلك التجربة بكونها تجربة في الأصل غير عراقية، وأن الولايات المتحدة هي من أشرفت عليها، وأن القرار بإقامة دولة ديمقراطية انموذجية يتم تعميمها على الجوار يثير تحفظات عديدة[21].

في ظل المتغيرات المحلية بين طرفي العلاقة يمكن القول أن كل طرف لديه مخاوف يمكن أن تشكل معوقاً ومعرقلاً لتعزيز العلاقات بينهم، خاصة في حالة التشكيك والغموض بين صناع القرار في كل طرف، مما ينعكس بشكل مباشر على العلاقات المبينية، ومن ثم إمكانية نحو المزيد من التوتر بين الجانبين في المستقبل القريب.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180347

ثانيًا/ على المستوى الإقليمي: إن حالة عدم الاستقرار في العراق منذ 2003م، دفعت قوى إقليمية ودولية لأداء دور مؤثر فيه، وفي مقدمتها إيران بحكم الجوار الجغرافي، فضلاً عن العلاقات التاريخية التي تربطها مع معظم القوى السياسية العراقية التي كانت في المعاضة للنظام العراقي السابق لعام 2003م، والمصالح التجارية والاقتصادية التي تربط بالعراق، والعلاقات الثقافية والاجتماعية والدينية بين البلدين، وتتطلع إيران لأن تكون صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة، وتركيزها على أهمية العراق في دائرة النفوذ والمصالح الإيرانية الاستراتيجية فيها[22]. إيران تعمل على تحقيق نفوذها وهيمنتها في الوقت ذاته الذي تعمل فيه على تحجيم نفوذ منافسيها في المنطقة وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، مستخدمة بذلك إمكانيتها وأدواتها لدفع العلاقات العراقية– الخليجية نحو التوتر والعمل على ضم العراق من ضمن منطقة النفوذ الإيراني، بما يحقق مصلحتها القومية. فضلاً عن ذلك يوجد الكثير من الملفات المتشابكة بين العراق وايران تدفعها للتعاون ضد دول مجليس التعاون الخليجي لعل أبرزها ملف (الإرهاب) الذي لطالما وجهت لدول مجلس التعاون الخليجي بكونها المصدر الأساس له في المنطقة[23].

ثالثًا/ على المستوى الدولي: إن للمتغير الدولي أهمية كبيرة في التأثير على العلاقات العراقية – الخليجية، ولعل من بين هذه المعوقات التي تؤثر سلباً نحو التوتر والصراع، وهو الالعب الروسي، ولاسيما في إطار التوازن القوى الإقليمي والدولي الذي تشهده المنطقة، وما تسعى إليه روسيا الاتحادية كلاعب دولي مؤثر إلى تحقيق المزيد من المكاسب والنفوذ في المنطقة ذات التفاعلات والمتغيرات المتسارعة والغامضة. فبالرغم من حجم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تجمع بين روسيا الاتحادية وبين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا إن روسيا ترى في دول مجلس التعاون الخليجي جزء من المنظومة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار التأثير المتبادل بين توازن القوى الإقليمي وتوازن القوى الدولي، فإن روسيا تعمل على دعم وتعزيز توازن إقليمي يعمل على دعم مكانتها ونفوذها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بموازاة الهيمنة والنفوذ الأمريكي[24]. بذلك روسيا سعت لبناء المحور الروسي– الإيراني– العراقي– السوري مقابل المحور الأمريكي– التركي– الخليجي، فهي تستخدم كل الوسائل الممكنة وكل قدراتها بالضد أو بالتخفيف من زخم العلاقات العراقية– الخليجية خشية من أضعاف محورها من جانب، وإمكانية ضم العراق للمحور الأمريكي، الأمر الذي سينعكس بشكل سلبي على العلاقات العراقية– الخليجية بحكم الأدوات والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية – الأمنية الروسية، وما تشكله من ضغوط فاعلة تجاه طرفي العلاقة، وتحديد الأولويات في مصالح كل طرف على حساب طرف آخر، ومن ثم معوق أمام تطور هذه العلاقات مع تطور الأحداث في المنطقة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الخاتمة:

إن العلاقات العراقية – الخليجية، من المواضيع المهمة لما لها من تداعيات وتأثيرات على طرفي العلاقة وإمكانية التوصل إلى أهم الدوافع التي تدفع نحو التطور وتحقيق المطالب المتبادلة بينهما، وأهم المعوقات التي تحول من دون إمكانيتها، ومن ثم العمل على تجاوز وحل أهم المشكلات والمعضلات التي تحول دون ذلك.

وقد توصلنا عن طريق بحثنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات على نحو الآتي:

أولًا: الاستنتاجات

1- إنّ العلاقات القائمة بين أطراف النظام الدولي قائمة أما على التعاون، أو الصراع، وإن النسق الدولي ببيئته الدولية بشكل ضمني تؤثر وتتأثر بوحدات النظام الدولي سلباً وايجاباً.

2- إنّ العلاقات العراقية- الخليجية- بعد 2003م، تتجه نحو التعاون والصراع، بحسب الظروف المحيطة بهما، مع غلبة لجانب التعون في كثير من القضايا وخاصة في الجانب الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

1. ينبغي على صانعي القرار في كل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الأخذ بالحسبان أهمية تأثير المتغيرات الخارجية سواء الإقليمية، أم الدولية لما لها من تأثير مهم وواضح على مسار العلاقات وتحديد مستقبلها.
2. سعي اللجان المشكلة بين الطرفين نحو تجاوز الكثير من المعوقات والحواجز التي تفصل بين طرفي العلاقة، والإسراع نحو تفعيل العلاقات التعاونية بما يحقق مصلحة وأهداف كل منهم متجاوزين وجود أطراف وسيطة، أو مؤثرة على طرفي العلاقة سواء الإقليمية منها أم الدولية.

المصادر والمراجع:

1. خليل عبود الدليمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث، تحرير انصاف قلعجي، شركة المنير للطباعة المحدودة، الخرطوم، 2009، ص254.
2. خليل عبود الدليمي، المصدر نفسه، ص255.
3. شفيق شقير، قراءة في مواقف الدول العربية من العراق، مقال منشور على الجزيرة، بتاريخ 2003/3/25، تاريخ الزيارة 2023/8/1، متوفر على الموقع: http://www.aljazeera.net
4. جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، دار الجنان، الاردن، 2016، ص122.
5. جاسم يونس الحريري، التواجد الخليجي في العراق بعد الإحتلال الأمريكي: الأسباب والانعكاسات، شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بيروت، العدد (2)، 2009، ص24.
6. ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة الى أمن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص76-79.
7. المصدر نفسه، ص79.
8. جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون، مصدر سابق، ص146.
9. جاسم يونس الحريري، رؤية تحليلية للخطاب الإعلامي العربي: آراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، العدد (31)، دبي، ابريل 2007، ص31.
10. ياس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراقي مفخخات الطائفية السياسية والإعلامية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (345)، بيروت، نوفمبر 2007، ص45-46.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

11. جاسم يونس الحريري، رؤية تحليلية للخطاب الإعلامي العربي: آراء حول الخليج، مصدر سابق، ص175.
12. المصدر نفسه، ص175.
13. جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون، مصدر سابق، ص151.
14. حامد عبيد حداد، المديونية العراقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، المجلد (9)، العدد (33)، 30/حزيران/ 2007، ص117.
15. جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون، مصدر سابق، ص326.
16. بلقاسم العباس، تحديات نمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (109)، يناير 2012، ص8.
17. جاسم يونس الحريري، التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الإنسحاب الأمريكي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (54)، 2018، ص77.
18. جاسم يونس الحريري، التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الإنسحاب الأمريكي، المصدر نفسه، ص74.
19. عبد العزيز عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية عام 2013، صحيفة الشرق الاوسط (لندن)، العدد(12455) 3 يناير، 2013، ص5.
20. احمد مشعان النجم، المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية – الخليجية بعد 2003 وافاقها المستقبلية: مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، ج2، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأولمركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2019، ص71-72.
21. جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس، مصدر سابق، ص193-194.
22. مفيد الزيدي، مستقبل العلاقات الخليجية – العراقية على ضوء المؤثر الايراني، مجلة أراء حول الخليج، تاريخ النشر 2015/10/4، تاريخ الزيارة 2023/8/15، متوفر على الرابط: http://www.araa.sa
23. احمد مشعان النجم، المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية الخليجية، مصدر سابق، ص76.
24. احمد مشعان النجم، المصدر نفسه، ص77.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0